

الأسبوع



نبيل
السعدي

22 مايو..؟؟

عندما سألوا في المحكمة والد الطفلة نجود ذات الثمان سنوات عن سبب تزويج ابنته القاصر أجاب قائلاً: هي وافقت، وأنه خاف عليها أيضاً من الاختطاف، وعندما سألوا زوج الطفلة نجود عن سبب زواجه منها أجاب قائلاً: هي وأهلها وافقوا.

للأسف هكذا يبدو واقع وحال وأمر اليمن في كثير من الجوانب والمجالات ومنها حتى السياسة التي يفترض فيها الحكمة والحكمة والبلوغ والبلادة وليس هكذا على طريقة هي وافقت أو هم وافقوا، هذا إذا كان ذلك صحيحاً.

أعتقد أن جميعنا يعلم مدى الهوسلية التي تمت فيها عملية وطريقة الوحدة بعيداً عن الحقائق والوقائع والاستحقاقات والخصوصيات والاختلافات العامة والتأسيس النواتي والانتقال الطوري والتدريجي السلس والبناء لبنة لبنة، بما يضمن ويجسد الألفة والمحبة والنوايا الحسنة والقوة والمتانة والسمود والبقاء وهو للأسف ما لم يحدث من هذا أو ذاك وكان ولا يزال من الطبيعي أن يحدث نتيجة لذلك الدمج والدمج والبلع والفضي والفساد كل هذه الاختلالات والانتكاسات والأزمات والاحتقانات وما خفي كان أعظم.

إن المشكلة ليست في الخطأ بل في الإصرار عليه والاستمرار فيه وبداية الحل يكمن منذ زمن الزمانين ولابد الأبدية في الاعتراف بالمشكلة أولاً، ومشكلتنا إننا لانعترف أصلاً بوجود مشكلة ونحن غارقين فيها وهذه مشكلة خطيرة أيضاً تضاف إلى مجمل ومستنقع مشاكلنا وهو ما يهددنا في الأخير طالما ونحن في قارب واحد هش، نعم تستطيع أن تكسب من الوحدة ولكن ليس على حساب وحقوق الآخرين وتستطيع أن تظهر وتصدر إلى السماء ولكن ليس على جثث وأكتاف الآخرين وتستطيع أن تضحك وترقص للصباح ولكن ليس على أهات الآلام الآخرين وتستطيع وتستطيع ولكن...!!

اليوم وللأسف هناك حرائق واحتقانات تشتعل في أرجاء الوطن ولا يمكن إخفاؤها أو إطفائها بالحديد والنار، وطالما أن الدستور والقانون قد كفلا الحقوق لكل مواطن يعني بعيداً عن دينه ومذهبه وتحزبه وأصله وفصله في الممارسة والخصوصية والهوية والتميز والعمل فلا يجوز إنكار أو طمس أو إلغاء ذلك سواء كان شيئاً مادياً أم روحياً كما يجري هنا وهناك، فاليمين أرض حضارة وتراث وثروة وتنوع في كل شيء وهو ما يمكن الاستفادة منه والمحافظة عليه واحترامه من قبل الآخرين والعكس، فالوطن يصبح للجميع كما نقول ويتقدم ويتطور ويستقر في ظل تلك المحافظة وذلك الاحترام والذي يبدو أن نظام الحكم المحلي الحقيقي والمكتمل أقرب إلى صونه وازدهاره من أي شيء آخر زائف وقاصر كهذا.. وكفى.

بحضور محافظ عدن السابق ومدير الأوقاف: افتتاح مسجد البنجسار بالتواهي



عدن/ الطريق/ خاص
افتتح يوم الجمعة الماضي مسجد البنجسار بالتواهي بإقامة صلاة الجمعة فيه بحضور الأخ/ فؤاد البريهي مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بعدن والأخ/ أحمد الكحلاني عضو مجلس النواب محافظ عدن السابق والأخ/ أيمن محمد ناصر محمد

توضيح من مديرة صندوق الرعاية الاجتماعية بالتواهي

في م/ التواهي.
كما تم تحديد أيام لكل مركز وتم إشعار المستفيدين من أهالي الفتح والقلوعة بالمواعيد.
٣- كما وأن الفترة الزمنية كانت كافية وهي لمدة شهر حسب الإعلان المنشور في فرع صندوق الرعاية بالتواهي.
ونحن نسعى جاهدين لإرضاء المستفيدين ولكن إرضاء الناس غاية لا تدرك.
ونحن أن نشكر في هذه العجالة الأستاذين القديرين رئيس الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي م/ التواهي ومدير الشؤون الاجتماعية والعمل م/ التواهي على تعاونهما الخلاق معنا والتنسيق مع المدارس لتذليل الصعوبات أمامنا.
كما نشكر مدراء المدارس الأئمة الذكر على تعاونهم معنا وفتح مواقع لنا في مدارسهم. ونؤكد لكم أن لاصحة لما ورد في صحيفتكم في العدد ٤٥٥ بالشكوى المقدمة. وفي الأخير نشكر صحيفة «الطريق» على تلمس قضايا المواطنين ومشاكلهم.

عبد حاتم رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بالتواهي حول الموضوع بالاتفاق مع صاحبة الشأن نفسها ومع مدير مكتب الشؤون الاجتماعية بالمديرية، إلا أننا تعاوننا بإتاحة الفرصة لها مرة ثانية وجاء في التوضيح:

نحب في البدء أن نشكر صحيفة «الطريق» على تلمس قضايا المواطنين وهمومهم ونشرها على صحيفتكم الغراء «الطريق»، ونحب أن نوضح بعض الأمور التي وردت فيها وهي كالتالي:

١- نود إفادتكم بأن ما جاء في صحيفة «الطريق» من أن صندوق الرعاية الاجتماعية تابع للشؤون الاجتماعية والعمل، والصحيح أن صندوق الرعاية الاجتماعية مستقل ماليا وإداريا.

٢- أما بخصوص الحالات المستعصية والمرضية والمشلولين فقد تم إرسال باحثين ميدانيين إلى منازل المستفيدين، كما فتحت مراكز لتخفيف الأزدحام والمراكز كالتالي: مدرسة الروضة (القلوعة)، مدرسة الفتح، مدرسة ابن الهيثم، إلى جانب فرع الصندوق

عدن/ الطريق
تلقت «الطريق» توضيحاً من الأخت أمون صالح مديرة صندوق الرعاية الاجتماعية بالتواهي على الخبر المنشور في «الطريق» العدد رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٨م تحت عنوان: «نساء يشكين مديرة صندوق الرعاية الاجتماعية بالتواهي» وعلى الرغم من أننا نشرنا تعقيبا للأخ/

رئيس تحرير «الطريق» والأخ/ فؤاد عبدالكريم عضو مجلس النواب والأخ/ محمد عبدالكريم الجباري مدير عام مديرية التواهي وعدد من الشخصيات الاجتماعية والأهالي بالتواهي.
وقد كلف بناء المسجد تسعة عشر مليون ريال، قدمت جمعية الهلال الأحمر الإماراتي ثلاثة عشر مليون ريال، فيما قدم الأخ/ عبدالصمد ديبوان «فاعل خير» مبلغ خمسة ملايين ريال.

الدكتورة في مشكلة اللاجئين لأبورجب

عدن/ الطريق/ خاص
قدم الأخ محمد رجب قدورة جرادة (أبورجب) أطروحة الموسومة بـ«مشكلة اللاجئين الفلسطينيين».
«نشؤها وتطورها ١٩٤٧ - ١٩٦٧م» والتي تم مناقشتها يوم الأحد ١٨/٥/٢٠٠٨م، أمام لجنة المناقشة في جامعة صنعاء - كلية الآداب، والمكونة من:
١- الأستاذ الدكتور/ صالح علي باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي (رئيساً).
٢- الأستاذ الدكتور/ حسين العمري عميد كلية الآداب جامعة صنعاء (ممتحن داخلي).
٣- الأستاذ الدكتور/ عبدالشافي صديق عميد كلية الآداب جامعة إب (ممتحن خارجي).
وقد حصل الأخ محمد رجب أبو رجب على درجة الدكتوراة بتقدير جيد جداً.

عدن واتحاد الجنوب العربي 5 من وثائق عدن التاريخية

أ. خالد سيف سعيد

ترخيص لعربة ما في ولاية فيدرالية واحدة فإن ذلك الترخيص سيمكن العربة من السفر إلى أي محل في الاتحاد ولا لزوم لتسجيل آخر أو لدفع رسوم تسجيل في أية ولاية فيدرالية أخرى. وأشارت وثيقة المسودة بأن المقترحات المتقدمة الذكر ستتخذ مايلي:

أ- بواسطة تبادل مذكرات بين حكومة صاحبة الجلالة والاتحاد تبين الشروط التي ستدخل بموجبها عدن في الاتحاد بما



في ذلك تعهدات:

١- من قبل الحكومة الفيدرالية لتعدل الدستور الفيدرالي بالطريقة المبينة في الملحق الثاني للاتفاقية وذلك من أجل تحقيق دخول عدن في الاتحاد.
٢- من قبل حكومة صاحبة الجلالة لتعطي نفاذية القانون في عدن للدستور الفيدرالي كما عدل، عرضة لاحتفاظ حكومة صاحبة الجلالة بالسلطات الاحتياطية اللازمة.

ب - بواسطة تعديل الدستور الفيدرالي بحسب (أ) أعلاه.
ج - بواسطة صدور أمر في المجلس بحسب (ب) أعلاه.
إن المادة رقم (٢) التقدم الدستوري في عدن لتسهيل دخول عدن في الاتحاد الفيدرالي، حيث اتفق الوزراء (وزراء الاتحاد ووزراء عدن) على أن الشكل التالي للتقدم الدستوري سيتم في عدن من أجل تسهيل دخول عدن في الاتحاد الفيدرالي.
الوأي:

سيكون للوأي المسؤولية المطلقة في الشؤون الخارجية، الدفاع، الأمن الداخلي، البوليس والخدمة العامة، ولن يحول هذا دون تشاور الوأي، إذا رأى لزوماً لذلك في هذه المسائل مع مجلس الوزراء، إلا أنه لن يكون ملزماً بتقبل مشورتهم، وستكون له أيضاً سلطة بأن يوكل أي وزير ليمارس نيابة عنه وعرضه لرقابته، سلطات وواجبات تتعلق بتلك المسائل وسيحتفظ بمشورة مجلس الوزراء قبل ممارسته لها بصدد أية مواضع عدا تلك المعينة أعلاه.

وإن منصب السكرتير العام سيلغى، وستزول السكرتارية ويحل محلها مكتب أصغر للوأي صمم لمعالجة أمور احتياطية والأمور التي تأتي للوأي من الاتحاد ومن عدن وكذلك من بقية المحمية، كما سيعين نائب للوأي يتولى سلطات صاحبة الجلالة دون تغيير، وستظل كذلك سلطة البرلمان التابع للمملكة المتحدة في التشريع لعدن.
انتظرونا في الأسبوع القادم.

مواصلة لموضوع مسودة بيان عن السياسة بأنه ستحول عدن بعض الأعباء الخاصة بالمصروفات مع الدوائر والخدمات التي ستصبح فيدرالية، وفي نفس الوقت سيتناول الاتحاد الفيدرالي الإيراد النسبي الخاص بالإدارة من مواد إيرادات الضرائب التي ستجنى (وهي الرسوم الخاصة بالجمارك والعوائد) والإيرادات والمصروفات التي ستحول بهذه الطريقة، ستقدر بحسب الأرقام الحقيقية الخاصة بالنسبة للمالية الأخيرة التي سبقت دخول عدن في الاتحاد، وإذا ما فاقت كما يوقع الإيرادات المحولة مجموع كافة المصروفات المحولة، فإن عدن يحق لها أن تتسلم الفائض من الاتحاد كدفعة سنوية ثابتة لمدة ثلاثة أعوام من تاريخ الدخول، وبعد ذلك يعاد النظر في هذه الترتيبات ويتوقع أن زيادة التكاليف بالنسبة للخدمات التي سيجري تحويلها سيقابلها نمو في حاصلات موارد الإيرادات التي حولت، وستكون العملة، كما هو الحال بمقتضى الدستور الفيدرالي الحالي (آنذاك)، موضوعاً فيدرالياً، كما سيظل نظام ضريبة دخل عدن على ما هو عليه كإيراد خاص بولاية عدن.

أما مشاريع التطوير ستستمر مشاريع التطوير القائمة الخاصة بالاتحاد، وعدن تطبق وتمول من قبل حكومتي الاتحاد الفيدرالي وعدن على التوالي حتى يتم إنجازها.
أما بالنسبة لفترة التطوير التالية فإن المواضيع التي تعتبر مسؤولية فيدرالية ستدرج ضمن مشروع التطوير الفيدرالي ولكن من أجل التأكد من استمرار المشاريع التطويرية في عدن على نفس الأسس التي سيتم تعهدها في عدن، ولكنها في نفس الوقت ستكون مسؤولية عن ترتيب الأموال اللازمة لتمويل تلك المشاريع، وستأتي هذه الأموال من مساهمات من إيرادات وقروض تدبرها عدن. وقد وافقت حكومة صاحبة الجلالة على اعتماد مبلغ خاص من أموال تطوير المستعمرات ورفاهيتها لعدن. وسيخصص جزء من هذا الاعتماد للمشاريع التي أدرجت ضمن مشروع التطوير الفيدرالي والتي تعتبر بصورة عملية لفائدة أهل عدن.
كما سيحتاج الاتحاد الفيدرالي الجديد عندما يحين الوقت للإطار القانوني التام الذي تتطلبه التجارة الحديثة، وسيؤدي هذا إلى سن التشريع القانوني التجاري المناسب، وعلى كل حال نظراً لكون هذا التشريع معقداً ويتطلب على ما يبدو وقتاً لتسويده وتطبيقه لأن التشريع الساري المفعول حالياً في عدن سيظل ساري المفعول ويمكن تعديله كما يلزم من قبل مجلس ولاية عدن التشريعي حتى يحين الوقت الذي يسن فيه المجلس الفيدرالي تشريعاً يحل محل قانون ولاية عدن.

وكما ذكرت مسودة بيان السياسة بأن الترخيصات ستظل بقدر الإمكان على الأسس القائمة، وستظل الإيرادات من كافة الترخيصات المتعلقة بالعمارات الثابتة إيرادات خاصة بالولاية، أما رسوم ترخيص العربات الآلية فسيقرها الاتحاد، ولكن الترخيصات ستصدرها الولايات، وستحتفظ الولايات بالإيرادات الناجمة عن ذلك، عندما يصدر